الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الثلاثاء 06 أكتوبر 2020

الشعب
ech chaab
يومية إخبارية وطنية تأسست في 11 ديسمبر 1962

اقترحته جامعة ابن خلدون

مشروع لإنشاء مدرسة وطنية للزراعات الذّكية بتيارت

تعتزم جامعة ابن خلدون في تيارت إنشاء مدرسة وطنية عليا للزراعات الذكية، بحسب نائب مدير الجامعة المكلف بالاستشراف والتنمية والتوجيه.

وأوضح أمحمد معتوق أن جامعة «ابن خلدون» قدّمت مشروعا لإنشاء هذه المدرسة الوطنية بعد استفادتها من تجهيزات وتكوين الأساتذة في إطار برنامج «إيراسموس» الخاص بالتعاون مع جامعات من الاتحاد الأوروبي والتنقل في مجال التعليم العالي.

وتستلم الجامعة الأيام القادمة التجهيزات الخاصة بالمدرسة الوطنية العليا المذكورة والمتمثلة في طائرات بدون طيار وكاميرات حرارية وأنظمة جغرافية تستعمل في تطوير الزراعات الذكية، يضيف المسؤول الذي يعد أيضا منسق برنامج «ايراسموس» لجامعة تيارت. وأشار الى أنه سيتم تحويل مقر الملحقة الجامعية بالسوقر إلى مقر المدرسة التي من شأنها أن تعطي إضافة للبحث العلمي، خاصة أن تيارت تعد ولاية فلاحية بامتياز.

وذكر السيد معتوق أن ملف إنشاء هذه المدرسة يتواجد حاليا على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأدى الوضع الصحي الاستثنائي إلى تأجيل التكوين في الماستر الدولي في إطار برنامج «ايراسموس» إلى غاية الموسم الجامعي المقبل بجامعة تيارت. وأضاف المتحدث أن 10 أساتذة من جامعة تيارت استفادوا من التكوين بجامعات أوروبية في مجالات علم التربة والذكاء الاصطناعي والزراعة الدقيقة سيكوّنون الطاقم المؤطر للمدرسة ومشاريع الماستر الدولي في مجال الزراعات الدقيقة.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

قانون المالية ،2021 الدخول المدرسي وجرائم الاختطاف

هذه أهم قرارات مجلس الوزراء

توج اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بجملة من الإجراءات والقرارات الهامة، سيما ما تعلق بالمشروع التمهيد لقانون المالية لسنة ،2021 وما تعلق بتواريخ الدخول المدرسي والجامعي، إضافة إلى دراسة إطار قانوني للوقاية من جرائم الاختطاف.

■ مجيد. ذ

تضمن جدول أعمال مجلس الوزراء، إلى جانب الاستماع إلى عرض عن نشاط الحكومة خلال الأسبوعين الأخيرين قدمه الوزير الأولي دراسة عدد من الملفات من بينها ثلاثة مشاريع قوانين تمهيدية، يتعلق الأول بقانون المالية لسنة 2021، الهادف إلى المحافظة على التوازنات المالية بشكل يسمح بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية
ميدانياي والثاني بتسوية الميزانية لسنة 2018، في حين يقترح المشروع التمهيدي الثالث إطارا قانونيا للوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها وتحديد العقوبات المطبقة عليها، ويضع أحكاما خاصة بجرائم اختطاف الأطفال في كل صورها، ويحمي الجزائريين ضحايا الاختطاف بالخارجي والرعايا الأجانب المقيمين ببلادنا.

وتضمن جدول الأعمال أيضا مناقشة ثلاثة عروض وزارية عالجت البدائل الممكنة لتنظيم الدخول المدرسي والجامعي ودخول التكوين والتعليم المهنيين 2020 2021، بما يوفر شروط احترام الإجراءات الصحية المرتبطة بالتصدي لجائحة كوفيد-19، في الفضاءات البيداغوجية والخدمات الجامعية لاسيما الإطعام والإيواء والنقل، بالإضافة إلى دراسة مشروع تعديل عقد مبرم بين وكالة «النفط» وشركة سوناطراك وكذلك ملف النقل الجوي في ضوء ما ورد في خطة العمل للوزير المختص من اقتراحات تندرج ضمن المقاربة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. ويتعلق بعصرنة وتحديث طريقة تسيير المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية وتجديد الأسطول الجوي وفتح خطوط دولية جديدة وإنشاء مطار محوري بالجزائر لزيادة حركة العبور خاصة للزبائن الأفارقة، والسهر على الاستغلال العقلاني للمطارات الداخلية حتى تقدم خدمات أفضل في الشحن والسفر.

وبعد المصادقة على الملفات المطروحة للنقاش وافق مجلس الوزراء على المشروع التمهيدي للقانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2018، ومشروع مرسوم رئاسي لإعادة تشكيل المساحة التعاقدية وتعديل بعض الأحكام في الملحق رقم 1 بالعقد المؤرخ في 21 أوت 2012 لاستغلال المحروقات في مساحة الاستغلال المسماة «إن أمجان جنوب» المبرم في 27 جويلية 2020 بين الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات والشركة الوطنية سوناطراك.

من جهة أخرى وافق مجلس الوزراء، على تعيينات وإنهاء، مهام في مناصب عليا للدولة.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

«الكناس» يطالب باستقلالية الأساتذة الجامعيين عن الوظيفة العمومية

● طالب المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي، بتحرير الأستاذ الجامعي من قيود الوظيف العمومي، من خلال السعي لسن قانون أساسي مستقل خاص يسلك الأساتذة الجامعيين.

واعتبرت النقابة، في البيان الختامي لاجتماع مكتبها الوطني، أمس، أن أي حل خارج هذا المطلب الأساسي، «مجرد ترقيع مؤقت لن يرقى أبدا إلى طموحات الأستاذ الجامعي كما يليق بمقامه ومكانته»، نظرا لتراكم مشاكل الأستاذ الجامعي من جميع الجوانب المهنية البيداغوجية والعلمية والاجتماعية».

وفي سياق آخر، طالبت نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي بضرورة التقييم المادي للأعباء الإضافية التي كلف بها الأستاذ الجامعي، وذلك من خلال إيجاد صيغة ملائمة تضمن حقوقه المادية المرتبطة بهذه الأعباء.

كما دعت لإيجاد حل للأساتذة الجامعيين القاطنين بعيدا عن الجامعة، وتوفير ظروف إقامة مناسبة لهم تضمن لهم كرامتهم وحسن أدائهم، خاصة مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والتي أدت إلى غلق معظم الفنادق ومراكز الإيواء.

صوت الأحرار
AL-AHRAR

تلاميذ الابتدائي يلتحقون بمقاعد الدراسة يوم 12 أكتوبر

مجلس الوزراء يفرج عن تواريخ الدخول المدرسي والجامعي والمهني

● فصل مجلس الوزراء أول أمس، في تواريخ الدخول المدرسي والجامعي والمهني، حيث تم تحديد 21 أكتوبر موعدا للدخول المدرسي بالنسبة للطور الابتدائي عبر كافة التراب الوطني و4 نوفمبر للمتوسط والثانوي.

وحسب بيان اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون فقد «تم تحديد تاريخ 21 أكتوبر 2020 موعدا للدخول المدرسي بالنسبة للابتدائي في كل ولايات الوطن و 4 نوفمبر بالنسبة للمتوسط والثانوي، مع مراعاة توفير النقل المدرسي للتلاميذ وفتح المطاعم المدرسية، وهذا بعد استشارة الشركاء الاجتماعيين وجمعيات أولياء التلاميذ.

كما لفت البيان في ذات الصدد إلى أن اللّجنة العلمية لديها كل الصلاحيات في دراسة ومراجعة الأوضاع بخصوص الدخول المدرسي.

من جهة أخرى، تم تحديد 15 نوفمبر 2020 موعدا للدخول في قطاع التكوين المهني, على أن يكون الدخول الجامعي في 22 نوفمبر 2020, مع مراعاة إعادة تنظيم الأحياء الجامعية وتفادي الاكتظاظ، خاصة في المدرجات نظرا للوضعية الصحية الناتجة عن جائحة «كوفيد-19».

وبخصوص التدابير الوقائية المتصلة بالدخول المدرسي, شدد البيان على الاحترام الصارم لشروط النظافة وفق ما يقتضيه البروتوكول الصحي تحسبا للدخول المدرسي مراعاة لصحة التلميذ باعتبارها صلب الاهتمام والأولويات.

كما أشار أيضا إلى تطهير المؤسسات التربوية لمدة 72 ساعة قبل الدخول مع ضرورة ارتداء الأقنعة بالنسبة للأطوار الثانوية.

■ م. ذ

صَوْتُ الأحرار AL-AHRAR

تحتضنه جامعة وهران 2 يوم 03 ديسمبر المقبل

يوم دراسي حول العقل والتقنية في الفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة

●ينظم طلبة الدكتوراه الطور الثالث مشروع فلسفة غربية حديثة ومعاصر بمخبر الأنساق، البنيات، النماذج والممارسات: الفلسفة، العلوم الاجتماعية والترجمة بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران 2 «محمد بن احمد» يوم دراسي حول «العقل والتقنية في الفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة»، وذلك يوم 03 ديسمبر المقبل.

وجاء في ديباجة الملتقى، بأن الحداثة اتخذت شكلا عقليا أداتيا، يقوم أساسا على الجانب التقني، هذا الانتقال مس جميع الجوانب العلمية والاجتماعية والثقافية.. أصبح الإنسان المحور والمركز، هو سيد الطبيعة وحددا أشيائها، التي تنتصب من الكوجيطو الديكارتي.

إن هذه السيطرة الكونية للتقنية خلقت مجتمعا ذو بعد واحد مجتمع استهلاكي، فتقنية ذاتها سيطرة على الطبيعة وعلى الإنسان حسب قول هابرماس. هيمن مجتمع Aالمصلحة، زال الإنسان وانصهر جراء ذلك القمع الممارس، إنه قمع ساخرخفي، رمزي، حتى فكرة التقدم التي طالما تغنت بقانونها الجبار الناظم للتاريخ، قد باتت تترك مكانها للايقين وللمخاطر وصنوف التهديدات، حسب رأي ادغار موران.

ووفقا للديباجة، فإننا نعيش في عالم سباق نحو الهاوية ، يتمثل في سباق نحو التسلح، كذلك خلق سوق علنية اقتصادية ، إنه عالم مهدد بالاضمحلال والزوال تعتبر التقنية النقطة المحورية ضمن تاريخ الإنسان الغربي، الذي طالما حلم بذلك التقدم من خلال تحسين حياته والسيطرة على الطبيعة ، الا أن التقنية أصبحت سياسة ، هذا ما دفع الى الكثير من الفلاسفة والمفكرين الى انتقادها واعطاء البديل.

هيمن الخطاب التقني الذي يحكمه التمركز والنرجسية بالتالي جاءت مهمة الفلسفة هنا لتقوض وتزعزع سلطة العقلانية بكل أبعادها، حيث تجلت الأزمة في هيمنة العقل التقني، حيث اعتبرها هايدغر آخر وجه من وجوه الميتافيزيقا، فان كان التنوير عقلنة الرعب الميتولوجي فان ما بعد الحداثة هو تقويض لأصنام الحداثة.

الملتقى يطرح إشكالية ما هي الآثار التي خلفتها التقنية؟ هل هي وحدها المسؤولية عن تهميش الكائن البشري واغترابه في مجتمعه؟ بل هناك اعتبارات أخرى؟ ما هو مصير الإنسان في عصر النهايات؟.

ويضم هذا اللقاء الفكري عديد المحاور أهمها، العقل النقدي كبديل للعقل الأداتي، عصر الأنوار وانتصارات الفكر الفلسفي التقليدي، التقنية وجه من وجوه الميتافيزيقا، مستقبل الإنسان في عصر التقنية، سياسة التقنية في السباق نحو التسلح والسوق العالمية والمجتمع ذو البعد الواحد، البعد الجمالي والأخلاقي في مواجهة التقنية.

■كريمة. ك

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

فصل في عديد الملفات الهامة خلال مجلس الوزراء

الـرئيـس تبـون يُنهـي الجـدل

. إنهاء "القيل والقال" بشأن الدخول المدرسي والجامعي . مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وإنصاف المواطنين . إعادة النّظر في "الجوية الجزائرية" وإنهاء عهد "البقرة الحلوب" . تعزيز دولة القانون واسترجاع هيبة الدولة وحماية المواطن

فصل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أخيرا، في مسألة تاريخ الدخول المدرسي خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد أول أمس، حيث حدد تاريخ 21 أكتوبر الجاري، موعدا للدخول المدرسي بالنسبة للابتدائي و04 نوفمبر بالنسبة للمتوسط و الثانوي، واضعا بذلك حدا لحالة ترقب سادت بين النقابات و أولياء التلاميذ الذين عبّروا عن قلقهم على مستقبل أبنائهم الذين انقطعوا عن الدراسة لقرابة 7 أشهر، في حين يبقى القرار مرهونا بالوضعية الصحية التي تعرفها البلاد.

• مليكة. خ

وحرص الرئيس تبون، على مراعاة توفير النقل المدرسي للتلاميذ وفتح المطاعم المدرسية، بعد استشارة الشركاء الاجتماعيين وجمعيات أولياء التلاميذ، مشيرا إلى أن اللجنة العلمية لديها كل الصلاحيات لدراسة ومراجعة الأوضاع بخصوص الدخول المدرسي.

كما حدد تاريخ 15 نوفمبر القادم، موعدا للدخول في قطاع التكوين المهني، على أن يكون الدخول الجامعي يوم 22 نوفمبر القادم، مع مراعاة إعادة تنظيم الأحياء الجامعية وتفادي الاكتظاظ خاصة في المدرجات نظرا للوضعية الصحية الناتجة عن جائحة "كوفيد-19".

وتم تأجيل استئناف الدخول المدرسي الذي كان مقررا في الرابع من الشهر الجاري، بسبب عدم استقرار الوضعية الصحية في البلاد، حيث أرجعت وزارة التربية الوطنية، في بيانها ليوم الخميس الماضي، قرار الفصل في مسألة الدخول المدرسي للجنة العلمية التي لها سلطة تقدير الوضع الصحي، بغض النظر عن الإجراءات المتخذة بخصوص تنظيم امتحاني البكالوريا و المتوسط اللذين أجريا في ظروف استثنائية.

وأرفق مجلس الوزراء قرار استئناف الدراسة بإجراءات صارمة مرتبطة أساسا باحترام شروط النظافة وفق ما يقتضيه البروتوكول الصحي، فضلا عن مراعاة صحة التلميذ باعتبارها صلب الاهتمام والأولويات، والسهر على تطهير المؤسسات التربوية لمدة 72 ساعة قبل الدخول، مع ضرورة ارتداء الأقنعة بالنسبة للأطوار الثانوية.

وأثار القرار ارتياحا كبيرا بين أوساط أولياء التلاميذ كونه جاء بعد شهر فقط من رفع إجراء الاستفادة من عطلة مدفوعة الأجر بالنسبة للنساء اللواتي لديهن أطفال.

قانون الوقاية من جرائم الاختطاف.. مطلب شعبي

كما خصص مجلس الوزراء موضوعا هاما يخص الإطار القانوني للوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها وتحديد العقوبات المطبقة عليها، من خلال وضع أحكام خاصة بجرائم اختطاف الأطفال في كل صورها، وحماية الجزائريين ضحايا الاختطاف بالخارج والرعايا الأجانب المقيمين بالجزائر.

وكان هذا القانون مطلب مختلف شرائح المجتمع بعد تنامي ظاهرة الاختطاف التي طالت العديد من الأطفال خلال السنوات الأخيرة، ومست أيضا الأشخاص البالغين كما كان الحال مع الضحية شيماء ذات الـ19 ربيعا التي اختطفت وقتلت حرقا من قبل أحد الجناة بمدينة بومرداس أول أمس.

وأثلج هذا الإجراء صدور المواطنين المتعاطفين مع ضحايا هذه الظاهرة الدخيلة عن المجتمع، من خلال اتخاذ أقصى العقوبات الرادعة إزاء كل من يحاول الإقدام عليها مستقبلا.

وشدد الرئيس تبون، في هذا السياق على التزام الدولة بحماية المواطنين وتعزيز العدالة وسلطان القانون لتقوية المسار الديمقراطي وإعادة هيبة الدولة، داعيا إلى فرض أقصى العقوبات مع عدم تخفيفها أو إصدار عفو بشأنها مهما كانت أسبابها وخلفيات الاختطاف.

كما طالب بالفصل في القانون بين القضايا المتعلقة بالحالة المدنية مثل حالات اختطاف الأبناء المترتبة عن الزواج المختلط، وبين قانون الحماية ومكافحة الاختطاف تجنبا للتمييع، مع إعطاء جمعيات المجتمع المدني دورا أساسيا في محاربة هذه الآفة الدخيلة على المجتمع من خلال التأسيس كطرف مدني.

وحمل اجتماع مجلس الوزراء أيضا، جملة قرارات تخص تفعيل المقاربة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للبلاد لبعث الاقتصاد الوطني، حيث شدد رئيس الجمهورية، على ضرورة إيجاد صيغة مرنة لميزانية التجهيز في قانون المالية 2021، تراعي التوازنات المالية الكبرى.

وأمر القاضي الأول في البلاد في هذا السياق، بتجنب فرض الضرائب غير ذات تأثير على حجم الميزانية والاستمرار في تخفيف الأعباء على المواطنين حفاظا على مناصب الشغل، إلى جانب مراقبة الدعم الموجه للقطاع الفلاحي خاصة في عمليات الاستصلاح الكبرى.

كما أكد على ضرورة إيجاد الإطار القانوني الملائم لمحاصرة ظاهرة الاحتيال باسم الوظائف العليا في الدولة، وتشديد أقصى العقوبات على ممارسي هذا النوع من الاحتيال الذي أوقع ضحايا حتى بين الإطارات السامية، وكذا إقرار إعفاءات جبائية تصل إلى خمس سنوات لفائدة المؤسسات الناشئة، علما أن الصندوق الخاص بهذه المؤسسات قد دخل حيز التنفيذ أمس، بعد الإعلان عن إنشائه يوم السبت الماضي، خلال ملتقى وطني خصص لهذه المؤسسات ما يعكس سرعة تنفيذ القرارات والتعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية، للمشرفين عليه.

وحرص الرئيس تبون، خلال اجتماع أول أمس، على ضرورة تشجيع المؤسسات الناشئة على خوض شراكات مع مؤسسات تكنولوجية عن طريق المناولة خاصة في مجال صناعة الهواتف النقالة لدفع نسب الإدماج الوطني في الإنتاج.

ومن بين أوامر رئيس الجمهورية، خلال اجتماع مجلس الوزراء، نذكر مراجعة شروط تسجيل العقارات بعد صفقات البيع ووضع قانون رادع للغش والتهرب الضريبي، منعا لتبييض الأموال ومحاربة الفساد وتشديد المراقبة في مجال الضريبة على الثروة الحقيقة لرفع الضبابية باعتبارها أكبر عائق للرقمنة وتشجيع صغار المستثمرين وحاملي المشاريع في إطار المؤسسات الناشئة، كونهم المصدر الرئيسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق مناصب الشغل، مع تجنب فرض أي ضرائب أو رفعها على مهنيي الصيد البحري.

إعادة فتح المطارات الداخلية لتخفيف العبء عن المواطن

وفي سياق إعادة حركية النقل الجوي تدريجيا أعلن رئيس الجمهورية، عن إعادة فتح المطارات الداخلية بعد إغلاقها وإنشاء شركات خاصة لضمان خدمة النقل الجوي الداخلي، لخلق ديناميكية اقتصادية وامتصاص البطالة.

ومن شأن هذا القرار التخفيف من وطأة الضغط الذي عانى منه المواطن منذ الإعلان عن غلق حركة الطيران خلال فترة الحجر الصحي، مما تسبب في تعطيل مشاغله خصوصا بالنسبة للذين يقطنون في المناطق النائية، حيث يستعملون هذه الوسيلة للتخفيف من مشاق السفر الطويل من أجل قضاء حاجياتهم في المدن الكبرى.

كما دعا رئيس الجمهورية، إلى إعادة النظر في طريقة تسيير شركة الخطوط الجوية الجزائرية بشكل يعيدها إلى المنافسة الدولية، وتقليص عدد وكالاتها التجارية بالخارج، علاوة على تحضير أرضية لمطار محوري للجزائر بولاية تمنراست، بالتعاون مع المختصين والخبراء لولوج الأسواق الإفريقية، واستغلال الظروف الاقتصادية العالمية الحالية لفتح خطوط جديدة نحو الخارج، لا سيما نحو الأمريكيتين وإفريقيا.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

غليزان

خرّيجو المدرسة العليا للأساتذة يحتجّون

نظم العشرات من خريجي المدراس العليا للأساتذة بغليزان هذا الموسم، أول أمس، وقفة احتجاجية أمام مقر مديرية التربية بالولاية، لحمل مصالحها على توظيفهم في مناصب عملهم في الطور الثانوي.

وعبّر المحتجون عن استيائهم من الإخلال بالمادة الرابعة من القانون الخاص بهذه الهيئات التعليمية، والتي تنصّ على توظيف الطالب المتعاقد عند نهاية تكوينه، مؤكدين أن خريجي المدارس العليا للأساتذة من ولاية غليزان دفعة 2020 خاصة في تخصصات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والفلسفة، وجدوا أنفسهم بدون مناصب، وهو المشكل المطروح منذ سنة 2017؛ إذ مازال عدد من المتخرجين لم يتمّ توظيفهم، وهو ما سيفاقم عملية إيجاد حلول لتوظيفهم. وطالب الخرّيجون بالكشف عن خريطة المناصب الشاغرة لكل التخصصات وفي جميع الأطوار، لإضفاء الشفافية على عمليات التوظيف، بالإضافة إلى احترام العقد المبرم بين المتخرجين والوزارة الوصية، الذي ينصّ على إلزامية التوظيف المباشر في الطور الأصلي، وفق ما تنص عليه المادة الرابعة.

نور الدين واضح

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

بموجب اتفاق بين نقابة "لكناس" وقطاع التعليم العالي

قانون أساسي مستقل خاص بسلك الأساتذة الجامعيين

أساتذة جامعة الجزائر يحتجون للمطالبة بحقهم في السكن

آمال عيساوي

نظّم أمس أساتذة التعليم العالي بجامعة الجزائر أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقفة احتجاجية، تنديدا بما وصفوه بالتهميش الذي طالهم في العديد من الحقوق، وعلى رأسها السكن، حيث أكدوا "للشروق"، أنّ هذا الحق متوقف منذ سنة 2001 وهو تاريخ توزيع آخر حصة سكنية لصالح الأساتذة بالعاصمة، إذ لم يتم النظر إليهم بعدها، كما هدّدوا باحتجاجات أخرى تصل حدّ الدخول في إضراب عن العمل في حالة ما لم يتم أخذ مطلبهم هذا بعين الاعتبار..

وحمل الأساتذة الذين تجمعوا في الصباح أمام مقر الوزارة، لافتات مختلفة، من بينها "السكن حق وكرامة"، "إلى متى نبقى من دون سكن لائق يحفظ كرامة الأستاذ"، "وطني وطني السكن حق لي"، وغيرها من اللافتات التي ينددون من خلالها بحقهم في السكن. كما طالبوا بتوفير ظروف العمل المناسبة والتعجيل بدراسة ملفات سنة 2001 والتي قالوا بشأنها، إنهم في كل مرة يُطالَبون بتجديدها من دون فائدة، كما أكدوا لنا، أنّ السبب الرئيس في تنظيمهم لهذا الاحتجاج هو تأجيل حصة سكنية كانت مخصصة لفائدة أساتذة العاصمة، مهددين في سياق ذي صلة باحتجاج الاثنين المقبل تتبعه احتجاجات متتالية إلى غاية تحقيق مطالبهم.

من جهته، طالب المكتب الوطني لنقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي بالجزائر العاصمة، في الاجتماع الذي عقده أمس مع وزارة التعليم العالي لمناقشة خطة الدخول الجامعي 2021/2020، بإيجاد حل للأساتذة الجامعيين القاطنين بعيدا عن الجامعة من خلال توفير ظروف إقامة مناسبة لهم تضمن لهم كرامتهم وحسن أدائهم، خاصة مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وحسب ما جاء في بيان لهم استلمت "الشروق" نسخة عنه، فإن الاجتماع خرج بعدة توصيات من أهمها تحرير الأستاذ الجامعي من قيود الوظيفة العمومية من خلال السعي لسن قانون أساسي مستقل خاص بسلك الأساتذة الجامعيين، إذ تؤكد النقابة أن أي حلّ خارج هذا المطلب الأساسي هو مجرد ترقيع مؤقت لن يرقى أبدا إلى طموحات الأستاذ الجامعي.

كما عبرت النقابة عن انشغالها العميق بسبب المشاكل المترتبة عن عدم مراعاة ظروف الأستاذ الجامعي في ظل الظرف الصحي الاستثنائي، خاصة ما تعلق منها بمشكلتي النقل والإيواء والتعويض المادي للأستاذ الجامعي والالتزامات الاستثنائية والإضافية التي كلف بها.

وطالبت في هذا الشأن بضرورة التقييم المادي للأعباء الإضافية التي كلف بها الأستاذ الجامعي من خلال إيجاد صيغة ملائمة تضمن حقوقه المادية المرتبطة بهذه الأعباء..

الخبر
EL KHABAR

بين مرحب ومتخوف من عدم إتمام الموسم الحالي

تاريخ الدخول الجامعي يقسم الأسرة الجامعية

● التنظيمات الطلابية: هناك جامعات برمجت دورة استدراكية للموسم الحالي أواخر نوفمبر

● الكناس: التاريخ مناسب خاصة لطلبة الجنوب لأن الدخول المبكر معناه الخروج قبل ارتفاع درجة الحرارة

● تباينت آراء الفاعلين في قطاع التعليم العالي بعد الإعلان عن تاريخ 22 نوفمبر 2020 للدخول الجامعي المقبل، ففي الوقت الذي تخوفت التنظيمات الطلابية من الموعد المحدد بحكم أن الموسم الحالي ينتهي أواخر شهر نوفمبر، اعتبره مجلس أساتذة التعليم العالي "كناس" مناسبا جدا، حيث ستستكمل الجامعات استقبالها كل الدفعات والفصل في امتحاناتها، بالإضافة إلى أن التاريخ مناسب لطلبة الجنوب، حيث سيجنبهم الخروج المتأخر الذي ترتفع خلاله درجة الحرارة.

فالمنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين، أكد أمينها العام، فارس بن جغلولي، أن الوزارة خلال اجتماعها الأخير بالشركاء الاجتماعيين أعطت خيارين للدخول الجامعي، إما ديسمبر 2020 أو جانفي 2021 على أساس أن الموسم الحالي ينتهي أواخر نوفمبر، إلا أنهم تفاجأوا بتاريخ 22 نوفمبر. والسبب، حسبه، أنه خلال هذا التاريخ الموسم الحالي يكون جاريا. وأكبر دليل أنه في أواخر هذا الشهر بالذات تمت برمجة دورة استدراكية.

نفس الرأي جاء على لسان مسؤول الإعلام بالاتحاد الوطني للطلابي الحر، سليمان زرقاني. الذي ذكر أن تاريخ 22 نوفمبر يعتبره الاتحاد غير منطقي. لأن أغلب الجامعات وضعت رزنامة في أحسن الأحوال تتم نهاية شهر نوفمبر. أما بخصوص ما ورد في بيان مجلس الوزراء حول إعادة النظر في الإجراءات المتخذة على مستوى المؤسسات الجامعية، فالاتحاد يؤكد أن هذه القرارات ورغم أهميتها تبقى رهينة تطبيقها بالشكل المناسب على مستوى المؤسسات الجامعية.

من جهتها، ربطت المنظمة الطلابية الجزائرية الحرة تاريخ الدخول بضرورة استكمال عملية التسجيلات الجامعية التي تنطلق حسب رزنامة وزارة التعليم العالي في 24 أكتوبر. وحسب رئيسها فاتح سريبلي، يجب أن يطوى ملف الناجحين الجدد في البكالوريا نهائيا قبل 22 نوفمبر من أجل دخول جامعي سلس ومكتمل لجميع السنوات، يضاف لهذا عامل الظروف الصحية والمسجل حاليا هو تراجع عدد الإصابات بـ«كوفيد 19"، ما يبعث على الاطمئنان لدخول موسم جامعي مريح، والدراسة سيتم خلالها الاعتماد على النمطين الحضوري وعن بعد في التدريس.

نقابات الأساتذة كان لها رأي آخر، فمجلس أساتذة التعليم العالي وعلى لسان ناطقه الرسمي، الشاذلي سعدودي، ذكر أن التاريخ يبدو مناسبا، لأنه يكون تم إنهاء الموسم الحالي وكذا تسجيل الطلبة الجدد، كما أنه مناسب جدا لطلبة الجنوب، فالتأخير لا يكون في صالحهم لأنه كلما كان التأخر في الدخول تبعه تأخر في الخروج الذي يكون فيه حر شديد، خاصة أننا نعلم أنه يجب إنهاء الموسم في الجنوب قبل 15 جوان.

ثم إنه في بعض الحالات كان يتأخر الدخول الجامعي إلى نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر، وعليه، فإن تاريخ 22 نوفمبر في هذه الظروف مقبول جدا، يضيف المتحدث. وحول انشغالات التنظيمات الطلابية في عدم كفاية الوقت المتبقي لاستكمال الموسم الحالي، أكد المتحدث أنه تم تقسيم الطلبة إلى دفعات معظمها إلى دفعتين، الدفعة الأولى انتهت هذا الأسبوع من إجراء الامتحانات والوقت المتبقي كاف لإتمام البقية دراستهم والمراجعة وحتى الامتحانات.

رشيدة دبوب

الخبر
EL KHABAR

الجلفة

تعليمة النقل الجامعي للطلبة من خارج الولاية غير مطبقة

● يجد الطلبة الجامعيون المقيمون خارج ولاية الجلفة الذين يتابعون دراستهم بجامعة زيان عاشور، أو من المقيمين بالجلفة ويدرسون بجامعات أخرى نفسهم مضطرين لاستئجار سيارات بنفقات باهظة، أو الغياب عن الدراسة، بعد أن تم افتتاح الجانب البيداغوجي بالجامعات لاستكمال الموسم الدراسي، ورغم وجود تعليمة بخصوص تسخير النقل الجامعي للطلبة المقيمين خارج الولاية، إلا أنها لم تطبق على مستوى ولاية الجلفة. ويتحمل الطلبة الجامعيون حسب بيان مكتب صوت الطلبة الجزائريين، تلقت "الخبر" نسخة منه، معاناة كبيرة خاصة الطلبة الجامعيين المقيمين خارج الولاية، الذين كانوا ينتظرون تدخل مصالح مديرية الجامعة والخدمات الجامعية للتنسيق فيما بينهم من أجل تحديد حافلات معينة لنقل هؤلاء الطلبة من مقرات إقاماتهم بالولايات التي يقطنون بها، وهذا بناء على تعليمة صادرة عن الأمانة العامة للوزارة الوصية، تطلب الجامعات والخدمات بتوفير النقل لمثل هذه الحالات، بحكم أن النقل بين الولايات غير مرخص، وهناك فرق بين ولاية وأخرى من حيث الحجر الصحي، وأن وزارة التعليم العالي قررت استكمال النشاط البيداغوجي لاستكمال الموسم الجامعي. وإذا كانت باقي الجامعات قد اتخذت هذا الإجراء وباشرت فيه فإن جامعة زيان عاشور لم تطبق هذه التعليمة وبقي الطلبة من خارج الولاية في معاناة شديدة، بعضهم يتغيب، وبعضهم يستأجر سيارات خاصة، ما يؤدي بهم إلى عدم الارتقاء من قسم إلى قسم أعلى، أو تعطل مذكراتهم. وكذا الغياب في الامتحانات. وفي ظل هذه الوضعية يناشد مكتب صوت الطلبة الجزائريين مديرية الجامعة والخدمات الجامعية للتدخل والتنسيق من أجل إنقاذ الموسم الجامعي لهؤلاء الطلبة وهم بالمئات.

بن جدو أمحمد

الخبر
EL KHABAR

معسكر

10 حافلات لنقل الجامعيين الممتحنين من 7 ولايات

● وسعت مديرية الخدمات الجامعية لمعسكر خدمة النقل شبه الحضري للطلبة نحو 3 تجمعات سكانية وهي السنايسة ببلدية تيزي والسلاطنة ببلدية معسكر ومركز بلدية الكرط. ويستفيد طلبة 15 بلدية لا يتمتعون بحق السكن في الإقامات الجامعية من النقل اليومي للأقطاب الجامعية وفق خدمة تضمنها 30 حافلة وتتكفل 18 حافلة بنقل بقية الطلبة من أحياء عاصمة الولاية نحو كلياتهم.

وكشف مدير القطاع ساوس سعيد لـ"الخبر" أنه تم الأسبوع الماضي وبشكل استثنائي تخصيص 10 حافلات لنقل الطلبة لإجراء الامتحانات السداسية من 7 ولايات مجاورة وهي غليزان، تيارت، تيسمسيلت، سعيدة، البيض، سيدي بلعباس ووهران بسبب عدم توفر النقل بين الولايات. وأضاف نفس المتحدث أن المديرية مستعدة لاستقبال حوالي 5500 طالب وطالبة في الإقامات الجامعية الـ6 بالولاية، لإجراء امتحانات السداسي الثاني من السنة الدراسية (2019 - 2020) وفق برتوكول صحي يشمل إقامة طالبين على الأكثر في الغرفة الواحدة.

ب. نورالدين

الفجر

بتوفير اقامة مناسبة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد

"كناس" تطالب بالتكفل بالأساتذة القاطنين بعيدا عن الجامعات

■ اجتمع المكتب الوطني لنقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي مؤخرا بالعاصمة لمناقشة وضع الجامعة والأساتذة الجامعيين فضلا عن تأثيرات تفشي وباء كورونا على الجامعة الجزائرية، وقد أعقب الاجتماع مشاركة نائب المنسق الوطني الناطق الرسمي للكناس والأمين الوطني المكلف بالتنظيم، في لقاء عمل مع وزارة التعليم العالي برئاسة الأمين العام للوزارة لمناقشة خطة الدخول الجامعي 2020/ 2021. واكد الكناس في ذات البيان، انه نظرا لتراكم مشاكل الأستاذ الجامعي من جميع الجوانب المهنية البيداغوجية والعلمية والاجتماعية، المرتبطة أساسا بتقييده ضمن أحكام قانون الوظيف العمومي، الذي عرقل كل مسعى لتحسين وضعية الأستاذ الجامعي، فإنّه يطالب ويسعى منذ مدة طويلة لتحقيق مطلب مهم كفيل بحل جل مشاكل الأساتذة الجامعيين، وهو تحرير الأستاذ الجامعي من قيود الوظيف العمومي من خلال السعي لسن قانون أساسي مستقل خاص بسلك الأساتذة الجامعيين، واضافت النقابة أن أي حل خارج هذا المطلب الأساسي هو مجرد ترقيع مؤقت لن يرقى أبدا إلى طموحات الأستاذ الجامعي كما يليق بمقامه ومكانته، التي طالما ناضلت من أجلها نقابة المجلس الوطني لأستاذة التعليم العالي. وبخصوص لقاء العمل مع الوزارة والشركاء الاجتماعيين يوم 29 / 09 / 2020 الذي تم فيه مناقشة مخططات الوزارة للدخول الجامعي الجديد، اكدت نقابة المجلس الوطني لأستاذة التعليم العالي، ومن خلال مواقفها السابقة فيما يتعلق بإنقاذ الموسم الجامعي المتعثر بسبب جائحة كورونا، انها تتقاسم الرؤية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الخطة المقترحة للدخول الجامعي، وقدمت تصوراتها واقتراحاتها من خلال ممثليها في الاجتماع الذي عقد بمقر الوزارة بتاريخ 2020/09/29 مع الأمين العام للوزارة. غير أن النقابة عبرت عن انشغالها العميق بسبب المشاكل المترتبة عن عدم مراعاة ظروف الأستاذ الجامعي في ظل الظرف الصحي الاستثنائي، خاصة ما تعلق منها بمشكلتي النقل والإيواء والتعويض المادي للأستاذ الجامعي عن الالتزامات الاستثنائية والإضافية التي كلف بها، بمناسبة هذه الخطة. ولتجاوز هذه الظروف الاستثنائية وحماية للمصلحة المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي، رفع كناس جملة من المطالب تتمثل في ضرورة التقييم المادي للأعباء الإضافية التي كلف بها الأستاذ الجامعي من خلال إيجاد صيغة ملائمة تضمن حقوقه المادية المرتبطة بهذه الأعباء، وإيجاد حل للأساتذة الجامعيين القاطنين بعيدا عن الجامعة من خلال توفير ظروف إقامة مناسبة لهم تضمن لهم كرامتهم وحسن آدائهم، خاصة مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والتي أدت إلى غلق معظم الفنادق ومراكز الايواء.

■ ح.ن

EL MOUDJAHID

HAÏTALLA MÂAMAR, ENSEIGNANT UNIVERSITAIRE

UNE SÉPARATION SOUPLE DES POUVOIRS

Les dispositions du projet de l'amendement de la Constitution, qui sera soumis au référendum le 1er novembre prochain, consacrent une séparation «souple» des pouvoirs et assurent un contrôle mutuel, a estimé Haïtalla Mâamar, enseignant à la faculté de droit et des sciences politiques à l'université de Mostaganem.

Le projet d'amendement de la Constitution «ne vise pas le renforcement du principe de la séparation des pouvoirs mais prévoit une séparation souple de manière à ce que les institutions constitutionnelles de l'État soient complémentaires et ne fonctionnent pas séparément», a expliqué l'universitaire à l'APS. Dans ce contexte, il a indiqué que les dispositions relatives au fonctionnement des pouvoirs et à leur séparation, contenues dans le projet, insistent sur le principe de complémentarité. «Chaque pouvoir, même s'il est indépendant, a besoin des autres pouvoirs pour son bon fonctionnement», a-t-il précisé. Pour M. Haïtalla, également président du Conseil scientifique de l'université de Mostaganem, les principes fondamentaux de ce projet portent sur «la séparation des pouvoirs, leur équilibre, l'indépendance de la justice, le contrôle de l'action des pouvoirs publics et la garantie de la sécurité juridique et démocratique».

Il a, par ailleurs, relevé «un équilibre quantitatif et qualitatif» entre les prérogatives dévolues au pouvoir exécutif et au pouvoir législatif. La Constitution de 2016, a rappelé l'expert, a accordé davantage de prérogatives au pouvoir exécutif au détriment du législatif. «L'actuel projet accorde de larges missions au pouvoir législatif du fait que le parlement est élu et représente le peuple, source de tous les pouvoirs», a commenté l'expert.

Dans ce sens, il a fait référence à la possibilité dévolue au pouvoir exécutif de légiférer par ordonnance au sujet de certaines questions. «Cette possibilité revient désormais au pouvoir législatif. Le Parlement pourra ainsi assurer un contrôle des lois», a-t-il souligné. «Lorsqu'on accorde au Parlement la possibilité de légiférer sur les règles générales des marchés publics, nous donnons au peuple le droit de contrôler ces marchés», a ajouté M. Haïtalla, rappelant que des problèmes avaient surgi dans le passé au sujet de l'octroi de contrats selon la formule de gré-à-gré «sans le respect des règles juridiques nécessaires et indispensables».

Concernant le contrôle mutuel entre les trois pouvoirs à savoir : exécutif, législatif et judiciaire, l'universitaire a souligné que «le pouvoir législatif discute des projets de loi que lui soumet le gouvernement, contrôle leur conformité au programme gouvernemental et recourt aux différents instruments constitutionnels de contrôle».

«Pour son fonctionnement, le pouvoir exécutif a besoin de lois adoptées par le Parlement alors que le pouvoir judiciaire veille au contrôle des deux autres pouvoirs du fait de l'indépendance dont il jouit», a-t-il ajouté.

«Le pouvoir judiciaire contrôle les actions de l'Exécutif en veillant à leur conformité grâce au droit administratif. Le contrôle de l'action du pouvoir législatif se fait par le biais de la Cour constitutionnelle, qui veille à la constitutionnalité des lois», a poursuivi l'universitaire, ajoutant que «le contrôle de la justice par le pouvoir législatif se fera par le truchement des parlementaires membres du Haut-Conseil de la magistrature.»

M. Haïtalla a estimé, pour conclure, que le projet de révision de la Constitution met en exergue la séparation des pouvoirs et leur équilibre «loin de tout esprit de personnalisation de la prise de décision, d'individualisation et de main mise dans la gestion du pouvoir».

LIBERTE

REPRISE PROGRESSIVE DES ACTIVITÉS PÉDAGOGIQUES À L'UNIVERSITÉ SALAH-BOUBNIDER À CONSTANTINE

L'ombre de la Covid plane sur la rentrée universitaire

En cette période de l'année, la grande esplanade de l'université de Constantine 3 Salah-Boubnider est d'habitude bondée d'étudiants qui forment des petits groupes faisant un brin de causette et les couloirs des facultés sont pleins à craquer. Ce dimanche 4 octobre, l'université est déserte. Seuls quelques étudiants, qui ont terminé leurs examens, se trouvent devant les entrées des facultés pour discuter des contrôles qu'ils viennent de passer. Un timide sourire aux lèvres, Leïla n'a pu cacher son bonheur de reprendre les études et surtout de rompre avec une longue période d'inactivité et d'une routine étouffante. *"Je suis soulagée à l'idée de reprendre enfin les cours. Cette année a été très difficile pour nous et j'avais peur de voir l'année universitaire 2020-2021 remise en cause. Je suis enfin contente de renouer avec l'ambiance de l'université, mais nous devons être toujours vigilants même si l'université a prévu un protocole sanitaire très strict que tous les étudiants doivent respecter"*, s'est-elle épanchée.

S'exprimant sur la reprise progressive de l'activité pédagogique à l'université Salah-Boubnider, Hamadouche Raid, vice-recteur chargé de la pédagogie, a soutenu : *"Malgré la complexité de la mission, je peux affirmer que la reprise progressive d'activités pédagogiques a été réussie. En suivant les consignes de la tutelle, nous avons travaillé par vagues pour un respect maximal des mesures de distanciation sociale. À notre niveau, les examens du deuxième semestre ont débuté samedi et tout fonctionne comme prévu, aucun problème n'a été signalé."* Selon lui, 85% des soutenances ont été effectuées dans les délais impartis. *"Nous avons, en revanche, enregistré des absences, notamment chez les étudiants résidant hors wilaya. Des absences dues à la perturbation survenue sur le transport urbain et universitaire due aux aléas de la Covid-19. Depuis samedi, toute la flotte composée de plus de 70 bus universitaires a repris son activité"*, a-t-il ajouté, en tenant à saluer *"l'esprit de responsabilité de toute la communauté universitaire qui n'a ménagé aucun effort, afin d'assurer à nos étudiants un travail dans les meilleures conditions"*.

Ce qui n'a pas empêché quelques étudiants rencontrés, hier, à l'université de Constantine 3, d'exprimer leur mécontentement quant au manque de transport urbain. Abdeldjalil, étudiant à la faculté des sciences politiques, assène : *"Pour arriver à temps et de peur de rater mes examens, j'ai été obligé de louer un taxi clandestin à un prix exorbitant, le transport urbain étant toujours à l'arrêt. C'est un grand problème notamment pour les étudiants qui manquent de moyens."* Le Dr Selim Braguedi, directeur de l'Institut de gestion des techniques urbaines (GTE), lui, s'est félicité de la réussite de la reprise. *"Grâce aux efforts déployés par l'université, nous avons pu gérer la première vague consacrée aux étudiants de deux promotions — la première et la troisième années — avec succès sur tous les volets. Le taux d'absence était pratiquement nul"*, affirme-t-il, non sans souligner le respect du protocole sanitaire qui exige la réalisation du principe de la distanciation physique (16 étudiants pour 50 m²), la stérilisation, la ventilation et le nettoyage périodique des structures pédagogiques et administratives, l'interdiction de tous les regroupements et rassemblements au sein des facultés et, enfin, le port du masque pour tous les membres de la famille universitaire. S'agissant des soutenances, le Dr Braguedi a assuré : *"J'ai reçu le dépôt de plus de 90% des dossiers de soutenance des thèses de doctorat et de master. Sur ce volet, aucun problème n'a été signalé."* Pour mieux gérer la reprise des cours dans cet institut, la direction a effectué plusieurs aménagements, notamment pour l'enseignement, dont la multiplication des salles et des amphithéâtres et la diminution du nombre d'étudiants surtout que l'université 3 dispose d'énormes moyens et d'une grande capacité d'accueil.

Concernant les conditions d'hébergement dans les cités universitaires dont dispose l'université 3 de Constantine, Hamadouche Raid a fait savoir que *"la direction des œuvres universitaires a mobilisé des médecins et des infirmiers afin d'assurer le suivi sanitaire quotidien. Un pavillon d'une capacité de plus de 500 lits, destiné au confinement des étudiants qui présenteront des symptômes de la Covid-19, a été également réquisitionné pour assurer la sécurité des étudiants dans les résidences universitaires"*. *"Des normes d'occupation ont été également mises en place dans les chambres universitaires. Ainsi, les chambres de 6m² seront occupées par un seul étudiant, celles de 12 m² par deux étudiants et enfin celles de 18 m² par pas plus de 3 étudiants. Fort heureusement, l'université dispose de 19 cités, et 12 seulement sont exploitées"*, a détaillé M. Hamadouche. Interrogée sur les conditions d'hébergement dans la cité universitaire Randa, une résidente confie : *"Les conditions d'hébergement sont meilleures qu'avant, une seule personne par chambre, les sanitaires sont nettoyés en permanence. Toutes les résidentes de ce pavillon respectent les mesures préventives imposées par la situation sanitaire."* Pour ce qui est de la restauration, les étudiants seront obligés d'emporter leurs repas et la distribution se fera dans le respect des normes sanitaires avec des horaires assez étalés pour permettre une bonne gestion des flux d'étudiants.

En outre, les travailleurs chargés du nettoyage désinfectent quotidiennement les pavillons, les restaurants et les plats en métal. Malgré toutes ces mesures, le protocole sanitaire n'est pas correctement respecté dans les réfectoires, déplore Skander, un étudiant à la faculté d'urbanisme. *"Les étudiants continuent de se regrouper, de manger ensemble, de partager la même bouteille d'eau sans se soucier du danger pourtant bien réel et omniprésent"*, lance-t-il, inquiet.

INES BOUKHALFA

LIBERTE

FARID CHERBAL, PROFESSEUR DES UNIVERSITÉS

"LA PARTICIPATION DES ÉTUDIANTS AU TÉLÉ-ENSEIGNEMENT A ÉTÉ TRÈS FAIBLE"

Entretion réalisé par :
NISSA HAMMADI

"En raison de la faiblesse de la connexion internet et des fréquentes coupures, nous nous retrouvons avec un télé-enseignement amputé de l'interactivité entre les enseignants et les étudiants."

***Liberté* : Durant cette pandémie de Covid-19, l'Université algérienne a dû affronter une situation inédite. Quel bilan faites-vous de plusieurs mois de télé-enseignement ?**

L'Université algérienne, qui vit une grave crise multidimensionnelle depuis quatre décennies, n'était pas préparée pour affronter cette situation inédite. En premier, nous pouvons rappeler que le ratio enseignants/étudiants est de 1 enseignant pour 26 étudiants en 2020 dans l'Université algérienne, avec toutefois une situation spécifique dans les filières des sciences humaines et sociales, où il serait de 1 enseignant pour 90 étudiants. Un ratio de 1 enseignant pour 10 à 15 étudiants, conforme aux normes pédagogiques universelles, aurait permis à l'Université algérienne de faire face à cette situation inédite avec une plus grande efficacité.

Un bilan partiel de plusieurs mois de télé-enseignement fait ressortir une situation très hétérogène au niveau des divers paliers du cursus universitaire et entre les différentes universités de notre pays. La présence et la participation des étudiants ont été très faibles durant ces mois d'enseignement à distance, ce qui est un marqueur pédagogique très important pour mesurer la démotivation des étudiants. Cela est dû au fait aussi qu'un grand nombre d'étudiants ne disposent pas d'un ordinateur portable, d'une connexion internet et d'un espace de travail à domicile. Par ailleurs, il faut rappeler que l'interactivité est un élément didactique fondamental dans la transmission du savoir en présentiel ou en virtuel. Malheureusement, en raison de la faiblesse de la connexion internet et des coupures fréquentes, durant ces quatre mois de télé-enseignement, il y a eu une utilisation de faible intensité des plateformes de vidéo-conférences comme Cisco Web, Google Meet, Zoom, Jitsi... qui permettent l'interactivité entre les enseignants et les étudiants. En raison de la faiblesse de la connexion internet et des fréquentes coupures, nous nous retrouvons donc avec un télé-enseignement à l'Université algérienne qui est amputé de sa dimension didactique essentielle qui est l'interactivité entre les enseignants et les étudiants.

Comment avez-vous géré justement ce problème de faiblesse du débit internet ?

La majorité des enseignants a géré cette situation en envoyant une grande partie de leurs documents pédagogiques (cours, fiches de TP et TD) par email sous forme de fichiers (doc ou Adobe) ou de vidéos.

Nous voudrions souligner que malgré la fracture numérique, la faiblesse du débit internet, l'absence d'un budget spécifique pour financer le télé-enseignement, les conditions sociopédagogiques et de gouvernance, extrêmement difficiles, que connaît l'Université algérienne depuis des années, les enseignantes et les enseignants ont montré durant la pandémie de Covid-19 une grande résilience et une détermination sans faille dans l'exercice de leur métier en mode télétravail. Ces derniers ont essayé de pallier la rupture de l'enseignement présentiel et ont assuré à leurs étudiants un programme pédagogique de qualité à travers l'enseignement à distance. Cela, bien sûr, ne doit pas nous faire oublier une réalité amère : les étudiants qui n'ont pas les moyens logistiques (ordinateur, connexion internet et espace de travail à domicile) n'ont pas pu suivre cet enseignement à distance.

Leurs enseignants ont-ils été accompagnés dans le choix et l'usage des outils appropriés aux besoins pédagogiques des cours à distance ?

Certaines universités ont assuré des formations online aux enseignants pour l'utilisation des plateformes comme Cisco Web pour les vidéo-conférences et Moodle pour la création de cours à l'aide d'outils intégrés. Cela reste insuffisant.

Il faut souligner aussi que durant ces mois de télé-enseignement, les enseignantes et les enseignants, mais aussi les étudiants, n'ont reçu aucun soutien matériel et aucune aide financière spécifique pour l'acquisition d'équipements informatiques indispensables à l'enseignement à distance, et encore moins l'accès à une connexion internet académique rapide.

Tout semble indiquer que ce mode d'enseignement va se poursuivre les mois à venir. Que peut-on mettre en place immédiatement pour remédier aux insuffisances ?

Oui, car l'OMS et certains spécialistes des coronavirus comme le Dr Christian Drosten en Allemagne, et des maladies infectieuses comme le Dr Anthony Fauci aux États-Unis, espèrent que l'épidémie de Covid-19 pourrait se terminer à la fin de l'année 2021, grâce à une vaccination globale. Durant cette période, selon l'OMS, les gestes barrières contre l'épidémie Covid-19 seront encore observés dans tous les pays du monde. Au niveau de l'université, nous aurons un enseignement présentiel qui doit être fortement soutenu par l'enseignement à distance. Pour remédier aux insuffisances, il faut un budget spécial conséquent à l'enseignement supérieur qui sera destiné en premier au recrutement et la formation de nouveaux enseignants universitaires parmi les titulaires de doctorat, afin d'améliorer le ratio enseignant-étudiant.

Il faut une aide financière spécifique pour les étudiants et les enseignants pour l'acquisition de matériel informatique (micro-ordinateurs) indispensable à l'enseignement à distance et surtout faciliter l'accès à une connexion internet académique rapide.

Le passage de l'enseignement en présentiel à la formation à distance ne fausse-t-il pas les critères d'évaluation traditionnels ?

Vous avez raison, à cause de la fracture numérique, les étudiants qui n'ont pu suivre l'enseignement à distance à cause du manque de moyens seront défavorisés lors des examens en raison du fait qu'ils étaient en rupture pédagogique et qu'ils n'ont pas acquis les savoirs indispensables pour une évaluation pédagogique. Plus grave, ces étudiants sont des candidats potentiels à un échec scolaire annoncé en raison des graves lacunes dans leur formation universitaire. C'est pour cela que la décision du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (MESRS) de vouloir imposer une validation administrative du deuxième semestre de l'année académique 2019-2020, en remettant ouvertement en cause les normes pédagogiques de l'Unesco, les prérogatives des enseignants et des comités pédagogiques, dans l'évaluation du parcours pédagogique de l'étudiant, aura des conséquences sur la formation des étudiants. Certes, l'épidémie de Covid-19 a créé une situation exceptionnelle durant le deuxième semestre de l'année académique 2019-2020, mais cela ne doit pas remettre en cause les missions universelles de l'université dans la production et la transmission du savoir pour la formation des élites universitaires. Il n'est pas trop tard pour écouter les propositions des comités pédagogiques de certaines universités qui recommandent un rallongement de l'année universitaire 2019-2020 et l'étalement des contenus académiques non enseignés à cause de l'épidémie de Covid-19 sur deux ou trois années. Cela va permettre non seulement la remise à niveau des étudiantes et étudiants en rupture pédagogique depuis plus de six mois, cela préservera aussi l'égalité des chances pour la réussite, et permettra ainsi l'acquisition des savoirs indispensables pour la suite de leur parcours universitaire.

Comment assurer aussi la mise à niveau des nouveaux bacheliers ?

C'est un immense chantier pour les enseignants universitaires qui interviennent en première année, car les futurs bacheliers vont arriver à l'université avec des lacunes dans leur formation scolaire de l'année de la terminale, en raison de l'épidémie de Covid-19. Il faudra mobiliser tous les moyens didactiques et matériels pour la mise à niveau des nouveaux bacheliers et leur permettre d'acquérir les bases pédagogiques indispensables au passage à l'année universitaire supérieure.

Et surtout comment garantir la continuité des travaux de recherche dans le respect des règles de prévention ?

Great question, comme on dit en anglais américain, oui il est indispensable de garantir la continuité des travaux de recherche des enseignants-chercheurs, des doctorants et des étudiants qui font leur projet de mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de master, après le retour au travail en présentiel. En plus du respect des gestes barrières, la meilleure façon d'assurer la continuité du travail de recherche et le travail académique est le dépistage massif du Covid-19 au sein de la communauté universitaire (étudiants, enseignants et travailleurs) pour la prévention et le contrôle de l'épidémie au niveau de l'université.

Pour certains étudiants, les équipements vétustes et insuffisants réduisent les travaux de laboratoire à de simples démonstrations verbales. Partagez-vous cet avis ?

Il faut rappeler aux étudiants que l'acquisition du savoir théorique et pratique dans une université coûte très cher ! À titre de comparaison, la dépense annuelle moyenne par étudiant dans les pays de l'OCDE était de 10220 USD en 2012. En Algérie, une bonne partie du budget de formation annuelle de l'étudiant qui serait de 200 000 DA (1478,3 USD) est consacrée essentiellement à la bourse, l'hébergement, le transport et à la restauration. Les coupures drastiques dans les budgets de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, conséquence des politiques économiques néolibérales du régime autocratique de Bouteflika, ont eu des conséquences désastreuses sur l'enseignement des travaux pratiques, les stages de terrain, la formation des masters, des doctorants, et la recherche scientifique dans les sciences expérimentales dans l'Université algérienne. La sauvegarde d'une université publique et de qualité passe par un retour à des financements publics conséquents selon les standards universels, afin que l'université algérienne puisse jouer son rôle de levier majeur pour intégrer la jeunesse dans la société et répondre aux défis socioéconomiques majeurs que connaît notre pays en ce début du 21e siècle.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Elle dispose d'une capacité de 10.000 places pédagogiques

La nouvelle faculté de médecine opérationnelle durant la prochaine rentrée

S. M.

Après plusieurs reports, la nouvelle faculté de médecine, d'une capacité de 10.000 places pédagogiques, accueillera finalement les étudiants de médecine durant la prochaine rentrée universitaire. Les étudiants de médecine, qui n'ont cessé de dénoncer ces dernières années la grave dégradation des conditions de scolarité à l'INESSM, seront ainsi transférés à la nouvelle faculté. Le chantier de la réalisation de cette nouvelle faculté de médecine avait connu mille et une péripéties avant d'être relancé en 2013 par la DLEP qui a eu recours à la formule de gré à gré pour accorder ce projet à une entreprise chinoise d'une grande expérience et qui avait déjà réalisé de grandes infrastructures dans la région.

Ce projet avait été confié par voie de gré à gré suite à l'infructuosité de plusieurs appels d'offres. La nouvelle faculté devait coûter 3,4 milliards de dinars. Le projet avait été divisé en deux phases pour un montant global de 3,4 milliards de dinars (1,9+1,6 milliards de dinars).

La faculté de médecine devait être réalisée à Belgaïd, mais les autorités locales avaient finalement décidé de transférer le projet près de l'EHU 1er Novembre 1954 dans le souci de réaliser un pôle médical spécialisé à Oran Est. Ce futur pôle médical d'Oran Est commence à se dessiner avec l'installation de nouveaux chantiers, alors que les travaux de réalisation dans d'autres à l'exemple de l'institut du cancer semblent en voie d'achèvement.